

المصدر: الأهرام ١٩٩٧  
التاريخ: ١٢ / ديسمبر ١٩٩٦

## جرائم قتل الأسرى في وثيقة أدبية إسرائيلية

أحداث وقعت أثناء حرب ١٩٥٦ وقد كان هذا الرصد معياراً عن الزمان والمكان. ويبدو أننا لسنا في حاجة الآن إلى الاستناد إلى هذه الوثيقة الأدبية لاثبات هذه الجريمة وذلك لأن صحيفة «يديعوت أحروثوت» الإسرائيلية نشرت تصريحا صريحا بتاريخ ١٩٩٥/٨/٤م للعهد احتياط أريه بيرو يلقي فيه على نفسه المسؤولية المباشرة لتلك المذبحة التي حدثت في حرب سيناء ١٩٥٦. فقد نكر قائلها: «أنا الذي أطلقت النار على الأسرى المصريين في معر متلاء».

لكن بيرو الذي كان ضابطا في كتيبة راقائيل لديه مايقوله ففي شرفة منزله في هرتسليا وبعد أن أصبح من أرباب المعاشات ويوتدي بنطلونا قصيرا - كما تقول للصحيفة الإسرائيلية - من الممكن أن يتحدث بصراحة ولا يحاول أن يحتسى في أي شخص أو يختفي وراء ظهر أي أحد. يقول بيرو: «لقد كنت أنا البطل الرئيسي في هذه القصة وأكثر من راقائيل أيتان، هذا هو بالضبط ماورد في صحيفة «يديعوت أحروثوت» الإسرائيلية والخريب أن هذا السفاح الإسرائيلي يعتبر نفسه يطلا، فقتل أسرى الحرب العزل هو بمثابة بطولة في نظره».

شريعة الحرب ومعاملة الأسرى في التوراة توجب شريعة الحرب عند اليهود في التوراة وبقية الكتب اليهودية المقدسة على الإسرائيليين بعد انتصارهم على بلد ما أن يضرروا رقاب جميع رجالها البالغين بحد السيف فلا يبقوا على أحد منهم بل ويسترقوا جميع نساءها وأطفالها ويستولوا على جميع ما فيها من مال وعقار ومتاع.

واشتهر لليهود بقسوتهم في معاملة أسراهم فمن خلال ماورد من فقرات في التوراة الحالية التي بين أيدينا يتضح كيف كان اليهود يعاملون أسراهم معاملة رحيمة لم تعرفها للبشرية سواء في الزمن القديم أو الحديث وسنأتي ببعض النصوص التي تدل على هذه القسوة. فقد ورد في سفر التثنية (٢٠/٢٣ - ١٦): «أن لم تسالمك يا إسرائيل، مدينة بل عملت معك حربا فحاصرها وإذا دفعها الرب الهك إلى يديك فاضرب جميع نكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المنيذ كل غنيمتها فتختنمها لنفسك وتاكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب الهك. وأما بمنز هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب الهك نصيبا فلا تستبق منها نسمة ماء».

تسريت منذ العام الماضي أنباء في الصحافة الإسرائيلية عن قتل أسرى مصريين خلال اعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ عندما تقدم الصحفي والسياسي الإسرائيلي يودي أفينري بشكوى ضد العهد أريه بيرو وأشتين من الضباط المتقاعنين وأكد ضرورة محاكمتهم كمجرمي حرب. وقد وصف أفينري ما فعله للعسكريين الإسرائيليين في الأسرى المصريين بأنه نموذج لممارسات فرق العاصفة النازية.

غير أن الدبلوماسية الإسرائيلية لم تسلم ببساطة بحق مصر في المطالبة بتحقيق شامل حول هذه القضية تلك أنها اتبعت تكتيكا آخر من شأنه أن يضع مصر وإسرائيل في كفة واحدة من الناحية الأخلاقية والسياسية أو من ناحية السالطة القانونية ألا وهو الزعم بقيام مصر بقتل أسرى إسرائيليين خلال عام ١٩٧٣ غير أن هذا الزعم تعونه الأدلة والقرائن ويبدو كجزء من حملة إعلامية ولو امتلكت إسرائيل مثل هذه الأدلة لما ترددت في القيام بحملة دولية واسعة النطاق كما فعلت في العديد من المناسبات.

لقد سجل الأدب الإسرائيلي في بعض الأعمال الأدبية المعاصرة جرائم قتل الأسرى العرب من جانب بعض القيادات العسكرية الإسرائيلية. ففي رواية «حاشية الأبله» التي صدرت عام ١٩٦٠م سجل الأديب الإسرائيلي المعاصر «هارون ميجد» جريمة قتل أسرى مصريين إبان حرب ١٩٥٦. وقد عرض الأديب في هذه الرواية محاكمة لجندي - بطل الرواية - كان قد كلف بنوبة حراسة ثم صدرت له التعليمات بدخول المعسكر وإطلاق النيران على المعتقلين ولكنه لم يمتثل لهذه الأوامر وتجمعت يده ولذا تم تقييده للمحاكمة. وفي المحاكمة تبرز عناصر القضية واضحة من خلال الحوار بين القاضي العسكري والجندي الذي يتمتع بنزعة ضميرية إنسانية وقد ورد للتبرير التالي من الجندي الرافض لتنفيذ أوامر القتل للأسرى العزل رداً على القاضي فيقول الجندي بأن «هذا لم يكن منطقيا لأنهم لم يكن باستطاعتهم الدفاع عن أنفسهم فضحك القاضي بسخرية وقال: «أى أنك أردت تبرئة نعمتك أكان من الأنسب لك أن يقوم الآخرون بتنفيذ المهمة هل كنت على استعدادك للتضحية بحيات أخوانك لكي تقذف ارواح القنلة. أنا لو اعتمدنا عليك لهلكنا جميعا. نلاحظ من الحوار السابق أن الكاتب أبرز التصرفات اللاإنسانية تجاه الأسرى العرب من قبل الجيش الإسرائيلي وسلط الأضواء على الجندي «بطل الرواية» الذي يمثل الطرف المناصر للعزل والرافض للقتل والإبادة ممثلا للجانب الإنساني، والقاضي العسكري الذي يتهم الجندي بالخيانة والتقصير ممثلا للجانب اللاإنساني للعسكرية الإسرائيلية الإجرامية.

السفاح أريه يعترف

ولاشك أن هذا العمل الأدبي هو بمثابة وثيقة تاريخية، رصد الأديب فيه وقائع

إسرائيليون، فإنه قتل عادي يمكن غفرانه وعشرون عاما كغيلة بمحر آثاره.

إن هذا المبدأ الانتقائي والمزدوج يفسر لنا، كيف أنه في نفس الوقت الذي اتهمت فيه إسرائيل دولاً أخرى تقبل مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب، فإنها تتهرب هي نفسها من الانضمام إلى ما اقترته الأمم المتحدة بمنع التقادم على جرائم الحرب في أي وقت وفي أي مكان.

ولهذا فإن هذه الحجة القانونية التي خرج بها علينا المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية هي حجة دعائية تقتقد المصادقية للعبرة والمعيار في مثل هذه الجرائم والمعروفة بجرائم الحرب هي التشريعات والاتفاقيات الدولية بالذات اتفاقيات جنيف، أما التشريعات الإسرائيلية التي يتناقض منطوقها مع التشريعات الدولية بصدده هذه الجرائم فمحصيرها إما التطور والتجديد في اتجاه نفس التناقض بينها وبين التشريعات الدولية، أو أن تترك لحالها ويكتفى بتطبيق التشريعات الدولية.

الآن كل الصبيان، وكل النساء اللاتي جمعهن بالرجال حضن الزوجية. أما الاقتيات قاستبقوهن لانسكهم. ويرد في سفر يشوع مخطيفة موسى «٢٠/٢١-٢١»: «وصعد الشعب الإسرائيلي إلى المدينة أريحا وأخذوا المدينة وجرموا كل ما فيها: من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم وللحمير بحد السيف» ولفظ التحريم هنا يعني الإبادة.

ولم يكن هذا التقليد وفقا منذ أيام موسى عليه السلام أو يشوع خليفته كما جاء في تورا اليهود بل امتد إلى عهد داود عليه السلام حيث يقولون إنه كان يقتل الأسرى جملة. فقد جاء في سفر صموئيل الثاني «٢١/١٢». وأخرج داود للشعب ووضعهم تحت مناشير ونوارج حديد وفنوس حديد وأمرهم في أتون الأجر وهكذا صنع بجميع مدن عمون».

ونحن هنا إنما ننقل ملجاء من روايات في التوراة الحالية وفزيا بسيدنا موسى وسيدنا داود أن يوصفا بهذه الأوصاف فهما نبيان لا يتصفان إلا بالخلق الحسن.

وقد ورد في سفر الأخبار الثاني: «وأما أمصيا أحد ملوك اليهود فتشدد واقتاد شعبه ونهب إلى وادي الملح وضرب من بني ساعير عشرة آلاف وعشرة آلاف أحياء سباهم وأسروهم بنو يهودا وأتوا بهم إلى رأس سالع وطرحوهم عند رأس سالع فتكسروا جميعا».

ويطول بنا الحديث لو أحصيت أسلوب تعامل اليهود مع أبناء الأمم الأخرى أثناء الحروب قديما ولكنني اكتفيت ببعض. وقليل من الحوادث مجرد الاستدلال بها ذلك الأسلوب الذي احتذى به اليوم الضابط اليهودي أرييه بيرو وشريكه رافائيل ايتان في تعاملهما الإجرامي مع الأسرى العزل ولزبد من أحداث القتل والنهب والتخريب والتدمير انظر مثلا سفر العدد ٨/٢٤، ١٧ - ١٨، ٧/٣١، ١١، ٥٠/٣٣، ٥٦ وسفر التثنية ٢١/٧ - ٢٤، ٣١/١٢، ٣٧.

حجة قانونية دعائية

وقد نكر مستشار الحكومة الإسرائيلية القانوني طبقا لما نشرته صحيفة «هتسوفيه» بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣٠ أنه ليس من الممكن التحقيق في قضية قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ ومحاكمة المسؤولين عنها بعد أن مضى ما يقرب من أربعين عاما على وقوع هذا الحادث.

وما جاء على لسان المستشار القانوني يجسد السلوك اللقوي وغير المنصف تجاه قضايا الأخلاق وحقوق الإنسان كما ورد في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية نفسها بتاريخ ١٩٩٥/٩/١، ففي الستينات تم إلغاء قانون يتعلق بالتقادم في جرائم الحرب ومن بينها قتل الأسرى غير أن ذلك كان فقط من أجل قتل الأسرى اليهود في أوروبا في الحرب العالمية الثانية أي أن المشرع الإسرائيلي رأى قيسا فحله جنود المان من تشكيل وقتل بالأسرى أو المعتقلين الذين لا حول لهم جريمة لا تفتقر أبدا، أما عندما يفعل ذلك جنود

ويقص علينا سفر العدد «٩/٣١-١٨» متأثر بنى إسرائيل المتصربين على أهل مديان، والنين قتلوا جميع الرجال كما أمر الرب موسى - وأسروا النساء، وحرقوا كل المدن. وحينما عانوا إلى موسى.. غضب موسى منهم وقال: ماذا لقد أبقيتم جميع النساء على قيد الحياة؟ حسنا هيا اتلوا